مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على فجوتي الموارد المحلية والأجنبية في تركيا 1970 – 2006
اسم الكاتب: م.د. مروان عبدالملك ذنون
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3230
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 18:35 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل تنمية الرافدين العدد ٩٤ مجلد ٣١ لسنة ٢٠٠٩
ص ص[١٣١ -١٤٦]

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على فجوتي الموارد المحلية والأجنبية في تركيا ١٩٧٠ -٢٠٠٦

الدكتور مروان عبد المالك ذنون
مدرس- قسم الاقتصاد
كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل

المستخلص

شهدت العلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية تطوراً ملموساً خلال العقود الثلاثة الأخيرة، إذ توسعت حركة التجارة الخارجية وازدادت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وتطورت آليات تنفيذ الاستثمارات الأجنبية. بدأت تركيا في عام ١٩٨٠ بانتهاج سياسة اقتصادية جديدة كان من أبرز أعمدتها "الانفتاح- الإصلاح- التحديث" بالاعتماد على تدفق الموارد الخارجية بكافة أنواعها وخصخصة الإنتاج وتشجيع المنافسة وإصلاح القوانين وتخفيف الضوابط الإدارية البيروقراطية وتحديث كافة قطاعات الاقتصاد تكنولوجياً ومعرفياً وإدارياً. تستهدف هذه الدراسة التقصي عن تطورات الاستثمار الأجنبي دولياً بتقديم خلفية مرجعية لأهم الدراسات التي تناولت آثاره الاقتصادية المختلفة، ثم أهدافه وتوزيعه الجغرافي والقطاعي في تركيا، ثم الاختبار القياسي لأثره في فجوتي الموارد الاقتصادية خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٦ . من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أولاً: إن للاستثمار الأجنبي المباشر دوراً إيجابياً في إحداث التغيرات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد التركي، ثانياً: أظهرت النتائج التقديرية أن التوسع في جذب الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى توسيع فجوتي الموارد المحلية والأجنبية في الاقتصاد التركي.

The Effect of Foreign Direct Investment on the Local and Foreign Resources Gaps in Turkey (1970 - 2006)

Marwan A. M. Thanoon (PhD)
Lecturer
Department of Economics
University of Mosul

Abstract

A real progress during the past three decades has showed prominent economic relationships between the developed and growing countries. There was an enlargement in the foreign commercial movement, an increase in the flowing of the foreign capital, development in the technique of foreign investment (FDI), (transferring of technology,

تأريخ استلام البحث ٢٠٠٨/١/١٥ تأريخ قبول النشر ٢٠٠٨/٣/٤

researches, promote the exports, as well as providing advices and experts and management). Turkey was one of the countries which attracted a massive amount of the foreign investment since its independence to accelerate the economic growth. The present study analyzed the complexities relating to the interaction between foreign and domestic sources of FDI in growth process of Turkey. Theories of foreign direct investment behavior and examines have been reviewed with the empirical studies about the role of them in developing the economic welfare in Turkey. The empirical analysis based on OLS, and we found; first, the FDI contribute positively to structure adjustment, and we confirmed that FDI is growth enhancing .Second, there is a direct effect of FDI in expanding the internal and external gaps in the Turkish economy.

المقدمة

شهدت العلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية تطوراً ملموساً خلال العقدين الاخرين، إذ توسعت حركة التجارة الخارجية وازدادت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وتطورت آلية تنفيذ الاستثمارات الأجنبية.

نمت الاستثمارات الأجنبية في عالمنا المعاصر ليس فقط من الناحية الكمية، بل رافقتها تغيرات جذرية في التنظيم والأهداف، وذلك لأنها تسهم في حل مشاكل المجتمع الدولي، وتضييق الفجوة بين الشمال والجنوب، وتوسع حركة التجارة الدولية وزيادة الكفاءة في تخصيص الموارد العالمية النادرة، إذ إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة Foreign Direct Investment (FDI) ليست مصدراً لرأس المال فحسب، بل وأيضاً مصدراً للتكنولوجيا الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية وشبكات التسويق والمقدرة على تحفيز المنافسة والابتكار والادخار والنمو الاقتصادي.

بدأت تركيا في عام ١٩٨٠ بانتهاج سياسة اقتصادية جديدة أبرز أعمدتها "الانفتاح - الإصلاح - التحديث" بالاعتماد على تدفق الموارد الخارجية بكافة أنواعها وخصخصة الإنتاج وتشجيع المنافسة وإصلاح القوانين وتخفيف الضوابط الإدارية البيروقراطية وتحديث كافة قطاعات الاقتصاد تكنولوجياً ومعرفياً وإدارياً.

فرضية البحث

يفترض البحث أن لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة آثاراً مباشرة في تقليص فجوتي الموارد المحلية (الادخار - الاستثمار)Saving Gap والأجنبية (الصادرات – الاستيرادات) Foreign Gap .

هدف البحث

تستهدف هذه الدراسة التقصي عن تطورات الاستثمار الأجنبي دولياً وتقديم خلفية مرجعية لأهم الدراسات التي تناولت آثاره الاقتصادية المختلفة، ثم أهدافه وتوزيعه الجغرافي والقطاعي في تركيا، ثم الاختبار القياسي لأثره في فجوتي الموارد الاقتصادية خلال العقود الثلاثة الماضية.

منهجية الدارسة

استخدم البحث المنهج التحليلي لوصف طبيعة ودور الاستثمار الأجنبي واتجاهاته السلوكية عالمياً وفي الاقتصاد التركي، فضلاً عن المنهج التطبيقي لقياس تأثيراته المختلفة على الموارد الاقتصادية بأشكالها المختلفة.

الاستثمار الأجنبي وتطوره على المستوى الدولي

إن الاستثمار الأجنبي هو أحد أشكال التدفقات الخارجية(*) التي تستثمر أو يعيد استثمارها الأفراد غير المقيمين في القطر المعني في مشروعات، ويمارسون إدارتها بأنفسهم أو بواسطة المساهمين معهم، وتأخذ شكلين رئيسين: الاستثمار غير المباشر Indirect Investment وهو ما يطلق عليه الاستثمار المحفظي Portfolio Investment وهي موجودات مالية صرفة ولمدة قصيرة من الزمن مثل الأسهم والسندات. والاستثمار المباشر Investment Direct وهو استثمار حقيقي طويل الأجل على شكل إنشاء أصلاً إنتاجياً ويأخذ صيغة فتح فروع أجنبية داخل الاقتصاد الوطني أو شراء نسبة من مشروع وطني ويتضمن مصلحة دائمة وسيطرة وصوتاً فعالاً في إدارة منشأة ما من كيان مقيم في اقتصاد ما على مشروع مقام في اقتصاد آخر، وتضع كثير من الدول نسبة تتراوح عموماً بين ١٠% - ٥١% للملكية الأجنبية، ويعد هذا الاستثمار في الوقت الحاضر القناة الرئيسة لتدفق رأس المال الخاص بين الدول.

إن تدفق الاستثمار الأجنبي ليس صيغة جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية، فتاريخياً يمكن إرجاع نشوئه إلى القرن السادس عشر عندما قامت الدول الاستعمارية بتكوين شركات تجارية احتكارية بوصفها أجهزة تنفيذية لسياساتها الاقتصادية في الدول التي وقعت تحت سيطرتها بهدف تأمين تدفق المواد الأولية الضرورية لتغذية صناعاتها وتوسيعها، وخلال الفترة ١٧٠٠ - ١٩٠٠ تطورت الاستثمارات الأجنبية إلى مؤسسات احتكارية مصرفية تجارية وصناعية تمارس نشاطها على المستوى الدولي، وصاحب الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر توسعاً ملحوظاً ليس فقط في التبادل التجاري من السلع والخدمات، بل وأيضاً في تدفق الاستثمار الأجنبي من الدول الأوربية إلى الدول النامية. وقد شهدت العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية إتجاهاً نحو تدويل رأس المال وإقامة تحالف بينه

(*) تقسم الامم المتحدة التدفقات الخارجية إلى ثلاث أشكال أساسية: المساعدات الخارجية، الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، القروض الخارجية.

وبين رأس المال المصرفي والصناعي على المستوى الدولي. إذ زاد تدفق الاستثمار الأجنبي بشكله المطلق والنسبي مقارنة بالأنواع الأخرى من رأس المال الأجنبي من متوسط يقل عن نصف مليار دولار في عقد الستينات إلى متوسط يقرب ٣ و١٣ مليار دولار خلال عقدي السبعينات والثمانينات بمتوسط معدل نمو ١٠% للفترة ١٩٨٠ -١٩٩٠، واستمر بالزيادة ليصل إلى حوالي ٣٦ مليار دولار عام ١٩٩٠، ثم ما لبث أن قفز إلى مستويات عالية جداً في عقد التسعينات التي شهدت حركة واسعة لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية بين الدول نتيجة للعولمة وانفتاح الأسواق وإزالة القيود أمام تدفقات الموارد، فقفز إلى ١١٦ مليار دولار عام ١٩٩٥ و٢٥٦ مليار دولار عام ٢٠٠٠ و٣١٤و٣٧٩ مليار دولار عامي ٢٠٠٥و٢٠٠٦ على التعاقب لمزيد من التفاصيل أنظر الجدولين (١و٢)، وأهم الدول التي هيمنت على تنفيذ الاستثمارات الأجنبية هي الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا. أما أهم الدول المتلقية لها فكانت الصين والولايات المتحدة وألمانيا ودول آسيان، وبصورة عامة، فإن جانباً واسعاً من هذه التدفقات قد تركز في عدد محدود من الدول النامية وهي التي تمتلك ميزة نسبية في مواردها مثل اندونيسيا وماليزيا والبرازيل وشيلي أو التي تمتلك أسواقاً كبيرة مثل الصين وتايلاند والبرازيل، والمناخ الملائم لإقامة الصناعات التحويلية المتجه للتصدير، حيث الكلف الواطئة متضمنة أجور العمل الواطئة ووفرة العمل الماهر والبنية الأساسية المتطورة هونك كونك، ماليزيا وسنغافورة وتايوان والأرجنتين، إذ حصلت ١١ دولة من أمريكا اللاتينية وشرق آسيا على مايقارب ٧٥% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي للفترة ١٩٩٥ -٢٠٠٤. وقد تركزت هذه التدفقات قطاعياً للفترة المذكورة آنفاً على النحو الآتي: ٤٠% في قطاع البترول، ٣٧% في قطاع الصناعة التحويلية، ٤,٥% في قطاع التعدين، ١٠% في قطاع الخدمات، ٨% في بقية القطاعات.

الجدول ١

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر FDI عالمياً بليون دولار

السنوات	العالم	دول متقدمه	دول نامية
١٩٨٥	٥٨	٤٣,٨	١٤,٢
١٩٩٠	٢٠١,٦	١٦٥,٦	٣٦,٠
١٩٩٥	٣٤٢,٦	٢٢٢	١٢٠
٢٠٠٠	١٤١١,٤	١١٤٦,٢	٢٥٦,٢
٢٠٠١	٨٣٢,٦	٦٠٩,١	٢١٢,٢
٢٠٠٢	٦٢٢	٤٤٢,٣	١٦٦,٤
٢٠٠٣	٥٤٦,١	٣٦١,٢	١٧٨,٧
٢٠٠٤	٧٤٢,٢	٤١٩	٢٨٣
٢٠٠٥	٩٥٤,٨	٥٩٠,٣	٣١٤,٥
٢٠٠٦	١٣٠٥,٩	٨٥٧,٥	٣٧٩,٤

الجدول ٢

توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول النامية بليون دولار

السنوات	إجمالي الدول النامية	أفريقيا	آسيا والمحيط الهادي	أمريكا اللاتينية والكاريبي	أوربا الشرقية
١٩٨٥	١٤,٢	٢,٤٤	٤,٧٤	٦,٢٤	٠,١٥
١٩٩٠	٣٥,٩	٢,٨	٢٢,٢	٩,٨	٠,٧٥
١٩٩٥	١١٦	٦,١	٧٧,٥	٢٩,٦	٤,٦
٢٠٠٠	٢٥٦,١	٩,٧	١٤٤,٨	٩٧,٨	٩,١
٢٠٠١	٢١٢,١	٢٠	١٠٦,٤	٧٨,٥	١١,٥
٢٠٠٢	١٦٦,٤	١٣,٥	٩٢,٨	٥٤,٤	١٣,٤
٢٠٠٣	١٧٨,٧	١٨,٦	١٠٢,٦	٤٤,٧	٢٤,٢
٢٠٠٤	٢٨٣,١	١٨,١	١٤٩,٢	٩٤,٣	٤٠,٣
٢٠٠٥	٣١٤,٤	٢٩,٧	١٦٧,٢	٧٥,٥	٤١,٢
٢٠٠٦	٣٧٩,١	٣٥,٥	١٩٩,٥	٨٣,٨	٦٩,٣

United Nation , World Investment Report, 2007, New York, various pages.

مناقشة الآراء الاقتصادية المختلفة التي تناولت آثار الاستثمار الأجنبي

ما من نقطة تلقت المديح المبالغ فيه من قبل البعض، والانتقاد اللاذع من قبل البعض الآخر مثلما حصل بالنسبة لدور الاستثمارات الأجنبية في تنمية الدول النامية.

فالقسم الأول يرى أن انتشار الاستثمارات الأجنبية على الاقتصاد الدولي شكّل بروز مرحلة جديدة من التكامل الدولي والاعتماد المتبادل بين الدول ذات الكفاءة الإنتاجية العالية وأخرى ذات المستوى المنخفض للإنتاجية، ويفترض هؤلاء أن الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى تعظيم العائد الكلي لمجموع الدول المشتركة في الإنتاج الدولي، وأن كافة الدول تستفيد من هذا العائد في شكل زيادة قاعدة تكوين رأس المال الثابت وزيادة الإنتاجية الكلية، إذ يرى روبرستون (D.H.Robetson) أن الاستثمارات الأجنبية أكثر كفاءة في تنظيم التبادل الدولي لأنها تقدم الحزمة الإنتاجية الكاملة (Production Packaged) من تمويل وتنظيم وأيدي عاملة مدربة وتكنولوجيا متقدمة وطرائق تسويق حديثة، ويدعو هيرشمان A.Hirchman إلى خلق أفضل الظروف لتوظيف رأس المال الأجنبي الخاص في اقتصاديات الدول النامية ويؤكد أن رأس المال الأجنبي أفضل تجهيزاً وأكثر تأثيراً من رأس المال

والاستثمار المحلي بالنسبة للخطوة الأولى من عملية التنمية الاقتصادية. ويحاول الاقتصادي H. Kinllough أن يبرهن بأنه لا يمكن لأي وسيلة كسر حلقة الفقر المفرغة للبؤس والفقر والبطالة غير الاستعانه بالاستثمارات الأجنبية. ويؤكد الاقتصادي الأمريكي ويليام ثورب W.Thorwb أن التوجه نحو الاستثمارات الأجنبية أفضل وسيلة لتحفيز النمو، لأن الدول النامية لا تتحمل أية أعباء مالية نتيجة لهذا الاستثمار، وأكد على ضرورة التوجه غير المتوازن للاستثمارات الأجنبية، لأن التقدم في قطاع معين سيقود إلى تحقيق تقدم في القطاعات الأخرى. وأظهرت الدراسة التي اعدتها المجموعة الأوربية OECD والتي شملت مجوعة من الدول النامية ذات الدخل المتوسط أن زيادة الاستثمار الأجنبي بنسبة ١% يرافقها تحسن بنسبه ٠,٨% في معامل رأس المالICOR و٠,٣% في نمو الناتج القومي الإجمالي GNP ويؤشر التحسن في معامل رأس المال إلى كفاءة أفضل في الاستثمار المحلي الإجمالي لتلك الدول. وتشير الدراسات الجديدة، Borensztein, Gregorio and Lee 1998, Markusen and Venable 1999, Zkang 2001: إلى أن للإستثمار الأجنبي دور إيجابي في النمو الاقتصادي، بل هو القطاع القائد للنمو وخصوصاً في الدول الأسيويةForeign Investment -Led Growth وذلك:

أ. إنه يساعد على تراكم رأس المال ويخلق فرصاً جديدة للعمل.

ب. إنها تساعد على تشجيع الصادرات الصناعية.

ت. إنها ترفد التنمية بموارد جديدة مثل المهارات والتقنيات الحديثة والإدارة والمعلوماتية.

في حين يرى اقتصاديون آخرون أن الاستثمارات الأجنبية تعمق من حالة التبعية والهيمنة في العالم بعيداً عن تحقيق تكامل وتبادل دولي حقيقي، فهي تزيد من درجة اللامساواة في توزيع الدخول على المستوى الدولي وداخل كل دولة على حدا. إذ يرى ستيفن هيمر أن الأثر الصافي للاستثمار الأجنبي غالباً ما يفضي إلى نتائج سلبية على قاعدة الموارد (ميزان المدفوعات) في الدول النامية المضيفة. بينما يرى R.Vernon أن هذا التدفق يمثل استنزافاً لموارد الدول النامية، إذ يتم تمويل معظمه من المصارف المحلية وأسواق رأس المال، مما يحرم الشركات الوطنية من جزء مهم من الادخارات المحلية النادرة أصلاً، ويقدر فرنون نسبة التمويل المحلي بحدود ٣٠%، إذ مقابل كل دولار مستثمر هناك ثلاثة دولارات تجمع من مصادر السوق المحلية. فضلاً عن ذلك فإن الاستثمارات الأجنبية تؤثر بشكل سلبي في العادات الادخارية في الدول النامية عن طريق تسويق تكنولوجيتها الاستهلاكية Consumption Technologies والتي تقوم على حملات إعلانية واسعة لتغير العادات الاستهلاكية في الدول النامية، مما يؤجج عامل المحاكاة والتقليد للأنماط الاستهلاكية الغربية، الأمر الذي يخلق ميلاً هائلاً للاستهلاك في الوقت الذي لا تزال قدراتها الإنتاجية محدودة. ويرى فورتادو أن هذه التبعية الاستهلاكية قد أخذت تتجذر في البنية الإنتاجية بحيث تحولت إلى التركيز على إنتاج ما يلبي الأنماط الاستهلاكية، وأدت بالتالي إلى زيادة التبعية الإنتاجية Production Dependency،

ولعل أخطر ما يصاحب تدفق الاستثمارات الأجنبية هو تهيئة الأرضية الشرعية لانسيابها من تغير للقوانين والتشريعات المحلية بما يتلاءم واحتياجاتها ومصالحها وليس في صالح الدول النامية. وقد أكدت دراسة سترتين ولال P.Streeten and S.Lall على عينة من ١٥٩ شركة لست دول نامية (جامايكا، كينيا، الهند، إيران، كولومبيا وماليزيا) وتوصلا إلى أن الأثر الإجمالي للاستثمارات الأجنبية على موازين المدفوعات – التحولات المالية والمعاملات التجارية كان سلبياً في جميع الدول باستثناء كينيا، بمعنى أنها تنقص فعلاً من قاعدة الموارد المحلية والأجنبية، في حين كان الأثر إيجابياً على نمو الدخل القومي في ٦٠% من دول العينة. وأظهرت دراسة Fry على عينة من ستة عشر بلداً نامياً منها مصر واندونيسيا وماليزيا ونيجيريا والباكستان وتركيا أن الاستثمارات الأجنبية تؤثر سلباً في معدلات الادخار والاستثمار المحلي. من جانب آخر يرى عدد من الاقتصاديين أمثال H.Maggoff, Hufbauer, Lall, Dunning, Yasugi, Billrebeck, Adler أن الاستثمارات الأجنبية تشكل أداة لاستغلال الدول النامية فهي تحقق أرباحاً طائلة من استثماراتها ومن تسويق تكنولوجيتها، وتعيد الجزء الأكبر من الأرباح إلى بلدانها الأم بأشكال عديدة منها الأرباح والفوائد على القروض الخارجية بالشركات ورسوم الإدارة ودخول العاملين الأجانب في المشروعات المحلية وعوائد تصدير التكنولوجيا والمغالاة في أسعار الاستيراد اللازمة للمشروع، وليس من الصعب ملاحظة أن التحولات العكسية Outflow تتفوق على تدفقات الاستثمار الداخلة Inflow، ويعني ذلك أن الأثر الصافي يكون سلبياً، الأمر الذي يترتب علية زيادة الخلل في ميزان المدفوعات، فوفقاً لأرقام صندوق النقد الأسيوي استثمرت الدول المتقدمة في دول آسيان مايقارب ٩٧مليار دولار عام ١٩٩٧، في حين بلغ التدفق العكسي ١١٢ مليار دولار عام ١٩٩٨. وتشير الدراسات الحديثة لكل من Rand and Trap 2002, Razin, Sadka and Yuen 1999 أن الاستثمارات الأجنبية تؤدي إلى تذبذبات شديدة في النمو الاقتصادي ولها آثار سلبية على الرفاهية الاجتماعية في معظم الدول النامية، وأنها أكثر تقلباً من الأنواع الأخرى من رأس المال الأجنبي.

وخلاصة ما تقدم إن الجدل لا زال قائماً حول تأثيرات الاستثمار الأجنبي في النمو حسب الدول ومراحل التطور التي يمر بها البلد والتطور المالي ومستوى التعليم والمهارات التي يمتلكها البلد.

تطور الاستثمارات الأجنبية وتوزيعها القطاعي في تركيا

يعود تدفق الاستثمار الأجنبي في تركيا إلى عام ١٥٣٥ على أثر عقد معاهدة تعاون اقتصادية واجتماعية بين فرنسا والدولة العثمانية حصلت بموجبها على امتيازات واسعة تتعلق بالإعفاءات الكمركية وحرية التجارة وتسهيل نشاط الشركات والمصارف الأجنبية على أراضي الدولة العثمانية. وبعد الاستقلال الكمالي أصبح الطريق مفتوحاً أمام تطبيق فلسفة سياسية واقتصادية ليبرالية، إذ أكدت الحكومة على أهمية الدور الذي يمكن أن يمارسه رأس المال الأجنبي في تنمية وتطوير الاقتصاد التركي. واستمرت الحكومات التركية المتعاقبة على النهج نفسه، وأصدرت في عام ١٩٥٤ قانون تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية برقم ١٢٢٤، إلا أن حجم التدفق ظل محدوداً ولم يتجاوز ٢٢٨ مليون دولار عام ١٩٨٠. ومع الإعلان عن برنامج الاستقرار والإصلاح الاقتصادي في بداية عقد الثمانينات احتل استقطاب الاستثمار الأجنبي بقوة الواجهة من جديد، إذ قدمت الحكومة حزمة من الحوافز والتدابير التشجيعية، وعدلت كثيراً من القوانين والأنظمة التي تعوق من إنسيابه من أدى إلى زيادة التدفق إلى ٨٢٤ مليون دولار عام ١٩٨٨ إلى ١٧٨٤ مليون دولار عام ١٩٩٠ و٢٩٣٨ مليون عام ١٩٩٥، و٣٤٧٧ عام ٢٠٠٠، ثم عاد وانخفض في بداية الألفية الثانية لتعرض الاقتصاد التركي لأزمة اقتصادية حادة ترتب عليها زيادة المديونية إلى مستويات عالية وانخفاض أسعار صرف الليرة التركية تجاه الدولار بنسبة ٤٠%، إذ انخفض إلى ٢٢٤٣ و١٢٠٨ عامي ٢٠٠٢و٢٠٠٣ على التعاقب.

وقد ارتفع عدد الشركات العاملة في تركيا من ١٠٠ شركة عام ١٩٨٠ إلى ١١٠٩ شركة عام ١٩٨٥ بمعدل نمو ٢٢، ٨%، ومن ١٨٦٥ إلى ٣١٦١ شركة بين عامي ١٩٩٠-١٩٩٥ بمعدل نمو ٣٥% والى ٥٣٢٨ و٦٥١١ شركة عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ على التعاقب. وقد اهتمت الحكومة التركية بتشجيع الاستثمارات العربية ولا سيما من منطقة الخليج العربي(*) ومنحتها تسهيلات إضافية كالسماح لها بمشاركة الشركات التركية من دون قيد حول تحديد نسب المشاركة وإتاحة الفرصة للمستثمرين الخليجيين بتملك العقارات من دون شروط والسماح لمواطنيها بدخول تركيا من دون الحصول على تأشيرة دخول، انظر الجدول ٣.

يوضح هذا التدفق الهائل للشركات توفر الفرص الاستثمارية المربحة فيها وأهمية موقع تركيا الجغرافي بوصفها جسراً بين الشرق والغرب.

(*) يعود سبب اهتمام الحكومة التركية بالاستثمارات الخليجية إلى القرب الجغرافي وتوفر رؤوس الأموال فيها من جهة، واستمرار الأوضاع المتردية في لبنان والذي كان يشكل مركز الجذب الأول سابقاً.

الجدول ٣

حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى تركيا مليون دولار

السنوات	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
FDI	٢٢٨	٧٩٧	١٨٦١	٢٩٣٨	٣٤٧٧	٢٧٢٥	٢٢٤٣	١٢٠٨
عدد الشركات	٧٨	٤٠٨	١٨٥٦	٣١٦١	٥٣٢٨	٥٨٤١	٦٢٨٠	٦٥١١

تركزت معظم الاستثمارات الأجنبية في الصناعات التحويلية وقطاع التصدير، فخلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ توجه مايقارب ٦٦% من الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع الصناعة التحويلية، في حين لم يحصل كل من قطاع الزراعة والتعدين والخدمات إلاّ على نسب ١% و ١,٥%و ٣٠% على التعاقب. واستمر هذا التوزيع بالنسق نفسه في عام ١٩٩٥، لتشكل الصناعة التحويلية ٦٨% وبقية القطاعات ١% و ٢% و ٢٩% على التوالي. في النصف الثاني من التسعينات تحول هذا التوزيع نسبياً لتصبح النسبة الأكبر من حصة الخدمات ٦٦% و٣٢% لقطاع الصناعة التحويلية في عام ٢٠٠٠. إلا أنه عاد لصالح الصناعات التحويلية المصدرة للخارج التي شكلت مايقارب ٦٠% مقابل ٣٠% للخدمات و ١٠% للتعدين و١٥ للزراعة عام ٢٠٠٣ الجدول ٤.

الجدول ٤

التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في تركيا %

السنة	الصناعة التحويلية	زراعة	تعدين	خدمات
١٩٨٠	٩١	٠,٣	٠,٢	٨,٥
١٩٩٠	٦٤	٣,٦	٠,٣	٢٩,٧
١٩٩٥	٦٨	١,٠	٢,٠	٢٩
٢٠٠٠	٣٢	٢	٠	٦٦
٢٠٠١	٤٦	٥	١	٤٨
٢٠٠٢	٤٠	١	١	٥٨
٢٠٠٣	٥٩	١	١٠	٣٠
متوسط	٥٣	١,٨	١,٣	٤٤

Turkey Office of the Prime Minster Director, General of Press and Information, Ankara, 2006, pp: 87-89.

التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي في تركيا

استحوذت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الأوربي OECD على نحو ٧٥% من إجمالي تدفق الاستثمارات في تركيا للفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠، في حين شكلت مساهمة الدول الإسلامية مايقارب ١٨% منها ١١,٧% استثمارات عربية من دول الخليج العربي واستحوذت الولايات المتحدة على باقي النسب. وتأتي ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وايطاليا في مقدمة الدول الأوربية المستثمرة، في حين احتلت السعودية وإيران وسوريا قائمة الأولوية في الدول الإسلامية كما موضح في الجدول ٥.

الجدول ٥
التوزيع الجغرافي لأهم الاستثمارات الأجنبية في تركيا
مليون دولار

الدول	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الولايات المتحدة	٧٧٠,٦	١٣٩,٤	٢٣١,٤	٢٩١,٣	٣١٦	٣١١
ألمانيا	٦٩٦,٤	١٤٢,٩	٣٩٢,٢	٦٣٦,٩	٣١٩	٢١٨
فرنسا	١٠٤٥,٦	٦٥٥,٣	٤٧٦,١	١٣٨١,٧	١٧٣,٧	١٣٤,١
هولندا	٣٢٢	٦٩,١	٥٥٩,٣	٣٣٧	٦٣٦	٣٧٩
بريطانيا	٨٧٧,٥	٢٧٢	١٦١,٤	٩٨,٢	٥٠٦,٥	٢٤٧,٧
ايطاليا	٢١٤	٦٤	٩٨,٦	١٧,٩	٥٣٣,٦	٢٤٣,٥
اليابان	٣٦٣,٣	١٠٠	٢٨٣,٨	١٥٠,٨	٢٥٨,٨	١٢٨,٨
سويسرا	٧٩٩,٦	١٠٥	٣٢٧,٨	٣٥,٣	٨٦,٨	١٤٩,٣
إيران	٥٩,٢	٦	٥,٩	٢	٤,٦	٤,١
سوريا	٣١,٩	١١	١,٥	٠,٥	٠,٧	٢
العربية السعودية	١٢٥	٢٩	١١,٨	٩	١٣,٦	٨,١
دول أخرى	٥٨٢	٣٩٨	٦٣,٧	٦٣	١٧٣	٨٢,٨

Turkey Office of the Prime Minster Director, General of Press and Information, Ankara, 2006, pp: 90-92

السياسات والخطط الاقتصادية التركية في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي

إن حاجة الاقتصاد التركي إلى تنشيط الاستثمارات المحلية وزيادة فاعلية الصناعات التركية من جهة، وتصاعد المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الاقتصاد التركي من جهة أخرى، استوجب منح التسهيلات وتخفيف القيود التنظيمية والتشريعية وتوفير المستلزمات الضرورية لقيام الشركات الأجنبية بنشاطها الاستثماري، وحصر كافة القرارات المتعلقة فيه بمكتب رئيس الوزراء. فقد تضمنت كافة الخطط الاقتصادية المتعاقبة بنوداً مهمة أكدت فيه على ضرورة جذب الاستثمارات الأجنبية بوصفها عنصراً مساعداً في تعجيل التنمية ونقل التكنولوجيا وتعزيز قدرة الصناعة التركية على المنافسة في الأسواق العالمية وزيادة التصدير، وتخفف من الاحتكارات في الأسواق المحلية، وتستخدم الموارد المحلية غير

المستغلة أو المستغلة بشكل ناقص. وفي عقد الثمانينات استخدمت الحكومة مزيداً من الحوافز من أهمها:

- إمكانية عمل المستثمر الأجنبي في تركيا بشكل مستقل وبمشاركة طرف تركي من دون تحديد نسب المشاركة.
- إمكانية تحويل الأرباح الصافية إلى الخارج وبأسعار الصرف الجارية، وفي حالة بيع المستثمر الأجنبي لجزء من حصته أو جميعها فإن حصيلة البيع يمكن أن تحول إلى بلدانهم من دون قيود.
- يمكن استخدام العمالة الأجنبية في كافة المشاريع التي ينفذها.
- يحق للمستثمر إن يستثمر في كافة مناطق تركيا.

وخلال عقد التسعينات دخلت تركيا عهداً جديداً من التعامل مع الاستثمارات الأجنبية، إذ تضمنت السياسة الاقتصادية على مجموعة جديدة من المحفزات أهمها:

- منح المستثمر الأجنبي الحقوق والواجبات نفسها السارية على المستثمر المحلي مع تأمين نقل الأرباح وإعادة رأس المال المستثمر في حالة التصفية أو البيع.
- إتاحة الفرصة للمستثمر الأجنبي للمشاركة مع القطاع الخاص التركي وعدم وضع نسب محددة لهذه المشاركة.

وفي أواسط التسعينات اعتمدت الحكومة أساليب جديدة لجذب الاستثمارات الأجنبية منها أسلوب BOT(*)، وهذا الأسلوب يسمح للمستثمرين الأجانب ببناء المشاريع وعلى نفقتهم الخاصة وبعد أن يدخل المشروع طور التشغيل يحصل المستثمر الأجنبي على كافة الأرباح لمدة محددة يتفق عليها الطرفان، وفي نهايتها يتم تحويل ملكية المشروع إلى الحكومة التركية. كما أنشأت الحكومة أربع مناطق حرة هي أنطاكيا ومرسيين – مناطق ذات توجهات تجارية – وادنة وأزمير – مناطق ذات توجهات صناعية - وهي معفاة من الرسوم الكمركية، ويرى الأتراك أن هذه المناطق هي بمثابة مفاتيح المستقبل للاقتصاد التركي لما تتمتع به من تشجيع ومحفزات إضافية أهمها: إعفاء كافة الدخول المتولدة عن الاستثمارات من الضرائب بكافة أنواعها - ضريبة الدخل، الاستيراد، الاستهلاك - وباستطاعة الشركات العاملة شراء السلع التي تحتاجها في تنفيذ الاستثمار من باقي مناطق تركيا بأسعار التصدير، واستيراد الآلات والمعدات من الخارج من دون دفع رسوم كمركية واستثناء العمال المستخدمين في هذه المناطق من ضرائب الدخل، فضلاً عن تقديم الخدمات العامة مثل الماء والكهرباء والأراضي بأسعار رمزية. واستمر

(*) BOT مختصر " أبني - شغل - حول" Build- Operate- Transfer

هذا النهج التوسعي في الألفية الثانية، إذ أكدت الخطة الخمسية على أن تركيا ترحب بكافة الاستثمارات الأجنبية مهما كانت قيمتها طالما تخضع لمعيارين:

أ. ليس لها تأثيرات عكسية على السياسة العامة للتصدير.

ب. أن يكون لها دور في توفير فرص عمل للعمال الأتراك.

القياس الاقتصادي

سنحاول في هذا الجزء اختبار أثر الاستثمار الأجنبي على فجوتي الموارد المحلية والأجنبية باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS للفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠٥ وكانت نتائج التقدير بالشكل الآتي:

١. معادلة الادخار:

$$LGDS= -9.7+ 0.091LFDI + 0.16Gro + 0.33Int$$
$$(5.4)\quad (6.3)\quad (2.2)\quad (1.2)$$
$$R_2=92\% \qquad \bar{R}^2 = 89\% \qquad D.W= 2.1$$

٢. معادلة الاستثمار:

$$LGDI= 52.1 + 0.13LFDI+ 0.10Gro+ 0.24Int$$
$$(4.3)\quad (2.8)\quad (2.0)\quad (3.2)$$
$$R^2=83\% \quad , \quad \bar{R}^2=79\% , \quad D.W= 2.7$$

٣. معادلة الصادرات

$$LEX = 12.5+ 0.34LFDI+ 0.22Exr + 0.39D$$
$$(2.6)\quad (4.1)\quad (2.2)\quad (3.7)$$
$$R^2 =91\%, \qquad \bar{R}^2= 88\% , D.W= 2.3$$

٤. معادلة الاستيرادات:

$$LIM= 32.8+ 0.96LFDI- 0.31Exr- 0.26D$$
$$(3.6)\quad (6.4)\quad (2.6)\quad (4.3)$$
$$R^2= \%90 \quad \bar{R}^2 =\%86 \qquad D.W=2.2$$

إذ إن المتغيرات المعتمدة هي لوغاريتم الادخار، الاستثمار، الصادرات، الواردات على التعاقب، والمتغيرات المفسرة هي لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، معدل النمو الاقتصادي (Gro)، سعر الفائدة السنوي (Int)، سعر صرف الليرة التركية تجاه الدولار (Exr)، والمتغير الوهمي للصادرات والاستيرادات (D).

التحليل والمناقشة

استهدفت السياسة الاقتصادية وإجراءات التكيف الهيكلي على الصعيد المحلي وخصوصاً بعد عام ١٩٨٠ توجيه الادخار المحلي ورفع كفاءة الاستثمار وتعديل أسعار الفائدة، لتحقيق زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وحققت المتغيرات المذكورة آنفاً معدلات نمو موجبة فقد ارتفع الادخار من متوسط ١٩,١

للفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ إلى متوسط ٢٢,٩% للفترة ١٩٨٠-١٩٩٠، وارتفع إلى ٢٧,٨٥ عام ١٩٩٥ ووصل إلى ٢٩,٩٥ عام ٢٠٠١، وانخفض معامل رأس المال إلى ٣ لعام ٢٠٠٠ بعدما كان ٣,٦ و ٦,٧ و ٤,٧ للفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ و ١٩٨٠-١٩٩٠ و ١٩٩٥، هذا يعني أن إنتاجية رأس المال كانت منخفضة في السبعينات ثم أخذت بالارتفاع التدريجي خلال الثمانينات والتسعينات، مما يعكس توزيعاً أكفا للموارد الاقتصادية. وارتفع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي إلى ٧,٤ للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ بعدما كان ٣,٧% و٤,٦% و٦٥ في السبعينات والثمانينات والتسعينات، ومن ضمن إجراءات التكيف إلغاء سقوف أسعار الفائدة التي تأتي أهميتها بالنسبة للنمو من خلال تأثيرها الموجب في زيادة معدل الادخار وفي زيادة الطلب على الأصول الرأسمالية المدرة للعوائد، مما يزيد من الموارد الاقتصادية المعبأة الاستثمار المنتج. أما آلية تأثير الاستثمارات الأجنبية في فجوة الموارد المحلية فتظهر من خلال تقديمه للحزمة الإنتاجية الكاملة من التقنيات الحديثة والخبرات الإدارية وطرائق جديدة في التسوق ويزيد الموارد المالية الكلية المتاحة للاستثمار، كما أنه قد يشجع الاستثمار المحلي من خلال خلق فرص استثمارية جديدة، ويخفف الاختناقات التي تواجه النمو الاقتصادي. ولتقييم صافي تأثيره على فجوة الموارد لا بد من تقييم الكلف والعوائد المترتبة عليه وهل ما يضيفه المستثمر الأجنبي إلى الاستثمارات المحلية يعادل أو يزيد عما يستنزفه من موارد محلية؟ وعند الرجوع إلى معادلات القياس نجد أن الاستثمار الأجنبي يؤثر إيجابياً في كل من الادخار والاستثمار، ولكن تأثيره في الاستثمار أكبر من إضافته إلى الادخار، مما يعني أنه يكمل الاستثمارات المحلية ويستنزف (يحل محل) الادخارات المحلية وبالمحصلة النهائية، فإن أثرة الصافي يكون سلبياً، أي يوسع فجوة الموارد المحلية.

إذ يلجأ المستثمرون الأجانب إلى مزاحمة المستثمر المحلي Crowding outالحصول على الفرص المربحة والحصول على القروض من المصارف المحلية التي قد تصل إلى أكثر من ٥٠% من كلف بعض المشاريع كما أنه يستحوذ على أسواق المنتج المحلي، مما يزيد من الضغط على الموارد المحلية (المادية والمالية) التركية الناقصة أصلاً، ويستنزف الادخارات المحلية، ويعيق من توجيه هذه الموارد إلى الاستثمارات المحلية.

وفيما يتعلق بالقطاع الخارجي فقد أظهرت السياسة الاقتصادية توجهاً ملحوظاً نحو تقليص الواردات وزيادة الصادرات فقد نمت الصادرات الصناعية نتيجة بدء تركيا نهج التصنيع المعتمد على التصدير كقائد للنمو Export –Led Growth،

وتقديم كافة التسهيلات لإنجاحها مثل التخفيض المتعمد لأسعار صرف الليرة التركية وتوفير مناخ سياسي مستقر وإلغاء القيود والرسوم المختلفة على التصدير.
إن الفهم الصحيح لأثر الاستثمار الأجنبي يعتمد على معرفة نسبة الاستيرادات من هذا الاستثمار ونسبة الصادرات في ناتج الشركات الأجنبية المنتسبة، فإذا أدت تدفقات المستثمر الأجنبي إلى ظهور حجم مساو من السلع الرأسمالية المستوردة فإذن ستكون مساهمته في توفير النقد الأجنبي مساوية للصفر. وإذا تم بيع ناتج الشركات المنتسبة في الأسواق المحلية فإن الإرباح السنوية ستمثل تكلفة على النقد الأجنبي، لأنها ستعامل بوصفها أرباحاً خارجة إلى البلد الأم، ولا يتم استثمارها في البلد المحلي. وعند حساب الأثر الصافي من معادلتي القياس نرى أن هذه الشركات قد وسعت من استيراداتها بنسبة أكبر من صادراتها ومن ثم فان الأثر النهائي هو توسيع فجوة التجارة الخارجية، ولعل تزايد المديونية الخارجية التركية بمعدلات متسارعة هو أحد الأدلة القوية على تنامي العجز المالي الذي يعد الاستثمار الأجنبي أحد أسبابه الرئيسة. إذ تنامى حجم الدين الخارجي طويل الأجل من ٨٤ بليون دولار إلى ١١٨ بليون دولار للفترة ٢٠٠٠و٢٠٠٥ على التوالي. وتراوحت نسبة خدمة الديون/عوائد الصادرات بين ٣٦% - و٣٩,٥% للفترة ذاتها بمعنى أن مايقارب ٤٠ % من عوائد صادرات تركيا تذهب إلى تسديد خدمة الديون سنوياً.

الاستنتاجات

١. أتضح من حيثيات هذا البحث تزايد تدفق الاستثمار الأجنبي في الدول النامية وتنامي أهميته النسبية مقارنة بالأنواع الأخرى من رأس المال الأجنبي، إذ ارتفعت تدفقاته إلى أربعة أمثال مستواها خلال الفترة ١٩٨٠ -١٩٩٥، وبحدود ثمانية أضعاف مستواها في النصف الثاني من التسعينات وحتى عام ٢٠٠٥.
٢. إن جانباً واسعا من الاستثمارات الأجنبية قد تركز في عدد محدود من الدول النامية التي تمتلك ميزات نسبية في مواردها الطبيعية، صادراتها الكثيفة، لها أسواق وطنية واسعة وموارد بشرية ذات مستوى معقول من التدريب والتعليم ومنها تركيا.
٣. إن هناك تبايناً واضحاً في أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الدول النامية، إذ لا زال الجدل محتدماً وإن التأثير غير محسوم حتى الآن مما يتطلب مزيداً من البحث والتقصي.
٤. تبني تركيا برنامجاً للإصلاح والتكيف الهيكلي منذ عام ١٩٨٠والذي من أهم ركائزه وضع سياسات تشجيعية لجذب الاستثمارات الأجنبية بتوفير كافة التسهيلات المالية والخدمية والقانونية، مما أدى إلى زيادة تدفقه من ٢٢٨ إلى ٣٥٠٠ مليون دولار ما بين ١٩٨٠و ٢٠٠٠.
٥. أظهرت نتائج القياس الاقتصادي أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة آثاراً توسعية على فجوتي الموارد المحلية والأجنبية في تركيا، إذ إن نسبة المبالغ

المتدفقة Inflow أقل من نسبة العوائد الخارجة Outflow منه. مما يستوجب إعادة النظر في شروط منح الاستثمارات وزيادة نسبة مشاركة المستثمر التركي وتنظيم دخول وخروج الأرباح وغيرها.

التوصيات

١. ضرورة إيجاد طرائق جديدة لتنفيذ المشاريع التي يقوم بها المستثمر الأجنبي على أن تراعى المصالح الوطنية التركية، مثل زيادة نسبة الاستثمار داخل الاقتصاد المحلي والموازنة بين الكلف والعوائد، وعدم منافسة المستثمر المحلي وإعادة استثمار جزء من أرباح المستثمر الأجنبي.
٢. يمكن لتركيا أن تستفيد من موقعها الجغرافي المتميز وتفوقها النسبي في مجال الصناعة بزيادة استثماراتها في دول الجوار ولا سيما دول الخليج العربي والعراق وإيران، مما يخلق ارتباطات اقتصادية يمكن أن تزيل كثيراً من بؤر التوتر السياسي من جهة، وتوفر لتركيا عوائد كبيرة من النقد الأجنبي يمكّنها من تسديد نسبة كبيرة من ديونها الخارجية المتصاعدة.
٣. محاولة تركيا إيجاد مصادر جديدة للاقتراض الخارجي طويل الأجل ولا سيما من المصادر الرسمية لتسديد أقساط ديونها المستحقة.

المراجع

1. Abdel Rahman . Z, (1994), The Role of Foreign Direct Investment in OIC Countries, Journal of Economic Cooperation, Vol.15, No.3-4, ANKARA: 1-7.
2. Al-Dier.R, (1970), A Theory of Foreign Direct Investment, In Kindleberger (ed) The International Cooperation, Cambridge University,:182-189.
3. A.Hirshman, (1958), The Strategy of Economic Development, New Haven.
4. Billerberk. K, and Yasng .Y, (1979), Private Direct Foreign Investment , World Bank, No 348, : 3-4.
5. Boren S, (1998), How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth? Journal of International Economics, 45(1): 115-135.
6. Bos.H, Sander,M and Secehi. C,(1974), Private Foreign Investment in Developing Countries, Boston,:18-22 .
7. Dunning John.H,(1994), Revaluation the Benefit of Foreign Direct Investment, Transnational Corporations Journal, Vol 3, No.1, :618-620.
8. ----------, (1970), Studies in International Investment, George Allen 7Unwin, London,: 218-220.
9. Economic Report, (1998), Union of the Chambers of Commerce, Industry Maritime Trade and Commodity Exchanges of Turkey, No 49, Ankara, Various Page.

10. Fry Maxwell, (1993), Foreign Direct Investment Finance, Efficiency, Incentives and Distortions, Washington, World Bank, :12-41.
11. Lall.S,(1993), Promoting Technology Development: The Role of Technology Transfer and Indigenous Effort, Third World Quarterly, Vol 14, No.1:1-13.
12. Markusen. R, (1999), Foreign Direct Investment as a Catalyst for Industrial Development, European Economic Review, Vol . 43, No. 20: 335-358.
13. Niyazi Yesilyurt, (1991), Investment and Export Incentives in Turkey, Turkey Economy, Vol 4, No.6,: 28-32.
14. Osman Unsal, (1991), Foreign Investment in Turkey, Turkey Economic , No 6, Ankara, : 23-27.
15. Rabd.J,Trap,F, 2002, Business Cycles in Developing Countries: Are They Different? World Development, Vol 30, No.12: 2071-2088.
16. Razin, a, Sadka, E and Yuen, (1999), Information- Based Model of FDI: The Gain of Trade Revisited, NBER Working Paper, 6884,:17-32.
17. Streeten.P,Lall.S,(1977), Foreign Investment Transnational and Developing Countries, London, Macmillan, : 55,104-106.
18. United Nation , (2007), World Investment Report, New York: 3-19,95-98.
19. World Bank, (1995), Global Economic Prospects and the Developing Countries, New Yourk,:1-8.
20. World Bank, (2007), Global Finance Indicator, New York, Various Page.
21. Zhang.K.H, (2001), How Dose Foreign Direct Investment Affect Economic Growth in China? Economics of Transition, Vol. 9, No. 3:679-693.